

اقتصاد

الحكومة في جلستها الأسبوعية؛

سيارات النقل العامة من البنزين إلى الغاز.. وتحقيق في مخالفات مسؤولين عن قطاع الطيران

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس العديد من القضايا التي تتعلق بالمواطن والمشتقات النفطية ومحاسبة كل من يحاول هدر المال العام، إضافة إلى غيرها من القضايا الإستراتيجية. وبحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تمت الموافقة على منح المؤسسة السورية للتجارة سلفة أولية بقيمة مليار ليرة لدعم تسويق واسترجار زيت الزيتون من المزارعين، وتوفيره في صالاتها بالكميات والأسعار المناسبة، وبيعه تقسيماً للعاملين في الدولة. كما وافق المجلس على منح المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات سلفة مالية مقدارها ٢٢٢ ملياراً و٤٢٤ مليون ليرة سورية لصرف المعاشات وزيادة للمقاعد العسكريين وأسرههم والمتقاعدين المدنيين وورثتهم عن شهر كانون الثاني لعام ٢٠٢٠.

واستمررا تنفيذ الخطة الرامية إلى حسن إدارة المشتقات النفطية وضبط استخدامها وتوزيعها والحد من التهريب والمتاجرة، وافق مجلس الوزراء على الانتفال إلى تطبيق نظام GPS لمتابعة آليات النقل العمومية العاملة على



البنزين والمازوت (التكاسي)، وآليات نقل البضائع وسيارات نقل المشتقات النفطية ونقل الأشخاص، بحيث يتم حصولها على المشتقات النفطية وفق المسافة المقطوعة وحاجتها من الوقود لقطع هذه المسافة. كما وافق المجلس على إستراتيجية لتحويل آليات النقل العامة العاملة على البنزين للعمل على الغاز الطبيعي بحيث يتم البدء بالآلية العملية ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع بمشاركة وزارات النفط والإدارة المحلية والنقل

والصناعة والاتصالات والداخلية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والجامعات، وبما ينسجم مع أولويات التنمية التي فرضتها الحرب. وناقش المجلس التجاوزات التي حدثت في وزارة النقل المتعلقة بارتكاب عدد من المخالفات من قبل بعض القاضين على قطاع الطيران والتي أتت إلى هدر في المال العام، وبناء على ذلك كلف المجلس وزارة العدل وهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بإجراء التحقيقات الفورية بهذا الأمر

ومحاسبة المتسببين بضياع المال العام. كما ناقش مشروع قانون حماية الطفل الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهدف توفير بيئة أفضل لحماية ورعاية الأطفال ومعالجة الآثار السلبية التي فرضتها الحرب على حقوقهم التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية. واعتمد المجلس «السياسة الوطنية للتشجير» التي أعدتها وزارة الاتصالات بهدف حماية المعلومات والبيانات على



بئر شريفة ٢ وشريفة ١٠٤ إلى الإنتاج.. هل نتجس الكهرياء؟

مصادر في «النفط» لـ«الوطن»: ١٢,٢ مليون متر مكعب غاز إلى الكهرياء يومياً

رامز محفوظ

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية عن إدخال بئري شريفة ٢ وشريفة ١٠٤ في الإنتاج، الأمر الذي يضيف ما يقارب مليون متر مكعب يوميا من الغاز إلى الشبكة.

وقالت الوزارة في بيان لها: إن كوادر وزارة النفط أنجزت خطوط وصل البئرين إلى الشبكة في زمن قياسي بلغ ١٥ يوماً لتلبية الطلب المتزايد على الغاز لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهريائية، وذلك من خلال تكليف الورشات العاملة بشكل متواصل وبخبرات وطنية بالتعاون مع شركة الإنشاءات العسكرية.

وتوقعت الوزارة أن يكون لهذه الكمية الإضافية من الغاز تأثير جيد على واقع التغذية الكهربائية.

وبينت أن وزارة النفط والثروة المعدنية كانت تزود وزارة الكهرياء بالغاز قبل الأزمة وفي بدايتها بكمية ١٦ مليون متر مكعب يومياً، مبيناً أن الإنتاج الفعلي اليومي من الآبار المخصصة للكهرباء هو ١٥,٦ مليون متر مكعب، منها ٨٠ بالمائة للكهرباء، أي بحدود ١٢,٢ مليون متر مكعب للكهرباء يومياً.

ولفتت إلى أن كمية الغاز التي تعطي إلى المدن الصناعية التي فيها خطوط وبنفات تعمل على الغاز تصل لحدود مليون متر مكعب يومياً، مشيراً إلى أن إدخال هاتين البئرين في الخدمة سوف ينعكس تحسناً في واقع الكهرياء نوعاً ما، وأن كل زيادة في إنتاج الغاز يعطي مردود أفضل للكهرباء.

وتوقع وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم انعكاس ذلك إيجابياً على الواقع الكهرياء خلال الفترة القادمة، وذلك في تصريح نقلته صفحة رئاسة مجلس الوزراء الرسمية على «فيسبوك».

وتوجه الوزير بجهود الفنيين والعاملين في وزارة النفط الذين يحققون الإنجاز تلو الآخر بإصلاح البني التحتية النفطية التي خربتها يد الإرهاب ولوضعها بالخدمة مجدداً إضافة إلى الإنجاز الذي حققته شركة الإنشاءات العسكرية لتنفيذ خط الربط بطول ١٦ كيلو متر مع كافة المستلزمات اللازمة لوصول مئذنين البئرين مع الشبكة وكان ذلك كله خلال فترة لم تتعد ١٥ يوماً فقط.

توقعات بزيادة تصدير الحمضيات

ميده لـ«الوطن»: نشاط في حركة الشاحنات إلى العراق بعد إعفائها من الرسوم



أعمال عراقية والذي ذهب إلى اللاذقية وطرطوس مؤخراً، وأجرم عقوداً بما لا يقل عن ١٥٠ طن من الحمضيات إلى العراق مع مصدري الحمضيات في سورية بدأت بالتنفيذ، وسيكون هناك عقود جديدة لتصدير الحمضيات إلى العراق. وبخصوص التصدير عبر منفذ نصيب الحدودي مع الأردن، لفت ميده إلى أن التصدير مستمر والأمور تسير بشكل جيد، لافتاً إلى أن تصدير الحمضيات لهذا العام سيكون أفضل من الأعوام السابقة.

وتوجه بأن هذا القرار سوف يشجع على تسريع شحن وتصدير كميات أكبر من الحمضيات بسبب انخفاض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية لها، لافتاً إلى أنه بعد صدور القرار بدأت الشاحنات العراقية بالتوافد إلى سورية، وولوظ نشاط في حركتها، وتنتقل محملة بالحمضيات إلى الأراضي العراقية عبر منفذ البوكمال، وهناك حركة كبيرة لعبور الشاحنات، لافتاً إلى أن عقود تصدير الحمضيات التي أبرمت مؤخراً بين رجل

ارتفاعاً في تكاليف الشحن. ولفيت إلى أن استجابة وزارة النقل لهذا الأمر كانت إيجابية، وأن صدور قرار إعفاء الشاحنات العراقية من الرسوم المفروضة عند دخولها الأراضي السورية من شأنه أن يسهل حركة الشاحنات من دمشق إلى العراق محملة بالحمضيات والمنتجات الزراعية الأخرى، ومن شأنه أن يخفف التكلفة على المصدرين التي تصل لحدود ٢٠٠٠ دولار عند دخول الشاحنة إلى سورية.

الوطن

صريح مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميده لـ«الوطن» بأن إعفاء الشاحنات العراقية من الرسوم المفروضة عليها عند دخولها الأراضي السورية من منفذ البوكمال، يهدف إلى تيسير وتسهيل حركة النقل، وخاصة تصدير الحمضيات والمواد الزراعية السورية وغيرها إلى العراق، وقد جاء نتيجة مطالبات متكررة من مصدري الحمضيات، وعقب اجتماعات تمت في مقر هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات مع مصدري الحمضيات والمنتجات الزراعية في سورية بشكل عام. ولفيت إلى أنه خلال الاجتماعين اللذين عقدا منذ أكثر من ١٥ يوماً في مقر الهيئة تحدث مصدران بأن هناك ارتفاعاً في تكاليف الشحن والنقل للمنتجات الزراعية، وأن المصدرين يتحملان تكاليف عالية، إضافة إلى عدم توفر خط نقل بحري ثابت. وأشار إلى أن هيئة دعم الإنتاج المحلي توجهت إلى وزارة النقل، ونقلت مطالب المصدرين بخصوص هذا الأمر، منوهاً بأنه حتى خلال اتصالاته مع سفير سورية في العراق كانت هناك شكوى لدى السفير من تجار عراقيين تفيد بأن هناك

«سيامكو» للسيارات تتوقف عن الإنتاج بسبب نقص التمويل وتجميد الاستيراد

هنا غانم

الشركة الإيرانية الأم، علماً بأن الشركة أنتجت من بداية العام حتى تاريخه ما يزيد على ٧٠٠ سيارة مختلفة الأنواع، وقد تم بيعها بالأسواق المحلية بالكامل، وهي تتمتع بمواصفات جيدة وأسعار منافسة، مقارنة مع الشركات الأخرى، مقابل هامش ربح بسيط، والأهم أن الشركة قادرة على تغطية احتياجات القطاع العام من السيارات لو تم دعمها بالطرق الصحيحة، علماً بأنه إذا تم استخدام القدرة الإنتاجية القصوى للمصنع فسوف يتم إنتاج وتجميع نحو ٤٠ سيارة يومياً. ومن الجدير ذكره أنها ليست المرة الأولى التي تتوقف فيه الشركة عن الإنتاج خلال سنوات الحرب الإرهابية على سورية. كما أن «سيامكو» أطلقت عدداً من السيارات الجديدة، منها «بيجو ٢٠٧» و«شيبا» و«شمارا» بالتعاون مع شركة «إيران خودرو»، ونوعاً «جاك» و«جي إم سي» بالتعاون مع شركات صينية، وكان من المقرر أن يتم إنتاج سيارات بمواصفات عالمية وبأسعار تصل كحد أعلى إلى ١٠ ملايين ليرة سورية، لافتاً إلى أن الشركة ستولي خدمة ما بعد البيع أهمية كبيرة، وستكون مسؤولة عن السيارة وصيانتها وتوفير جميع القطع الغيار، وقد بين المصدر أن خطة العمل لا تزال قائمة ومنتظر القرارات الحكومية من كلا البلدين لتلبية حاجة السوق المحلية من السيارات. ولأبد من الإشارة إلى أن هذه الشركة هي الأولى لتصنيع السيارات في سورية وقد تم تشغيلها في عام ٢٠١٥ وبطاقة إنتاجية تبلغ ٣٠ ألف سيارة سنوياً وتم تطويرها في عام ٢٠١٢.

كشف مدير مسؤول في وزارة الصناعة لـ«الوطن» عن توقف عمل شركة السيارات السورية-الإيرانية «سيامكو» من جديد، لعدة أسباب، أبرزها قرار الحكومة القاضي بتجميد منح إجازات الاستيراد لمكونات السيارات مؤقتاً ريثما تنتهي عملية تقييم صناعة التجميع، إضافة لمشاكل نقص التمويل، مؤكداً أن الشركة حالياً تقوم بالبحث عن حلول بديلة للتمويل لإعادة العمل بطرق أخرى. وبين أن الشركة تبحث عن حلول مع الجانب الإيراني للتمويل، منها عن طريق بنك الصادرات الإيراني، بحيث تقدم ضمانات للمصرف التجاري السوري الذي بدوره يطلب ضمانات عقارية من أصول الشركة الموجودة في منطقة عدار الصناعية. إضافة لذلك، تخبط الشركة لرفع أسمائها بما لا يقل عن ٥ ملايين دولار أميركي، يدفعها الشركاء بحسب النسب والحصص، وبالتالي تأمين مصدر تمويل لدوران عجلة الإنتاج في الشركة والانتقال إلى الحالة الربحية.

وذكر المدير أن الشركة تقوم بدراسات جدوى لأنواع السيارات وكمياتها ومواصفاتها وإمكانية تسويقها لتغطية النفقات الجارية بالحد الأدنى، والانتقال إلى الربح، مع الأخذ بالحسبان الظروف الراهنة كافة من تغير في سعر الصرف والقدرة الشرائية للمستهلك السوري. وكانت الشركة قد طالبت الحكومة بالمساعدة في تأمين الدعم الحكومي بشراء السيارات المصنعة في شركة سيامكو وتسهيل استيراد المكونات من

ضابطة المكافحة تحقق قضايا تهريب بـ ١٢٠ مليون ليرة في الأسبوع

مهربات تركية في الأسواق السورية!!

عبد الهادي شباط

وتنوع خطط وأساليب عملها التي تشمل مختلف المحافظات السورية لتكون موازية لأساليب المهربين المتبدلة والمتغيرة دوماً، وخاصة أن حملة الجمارك الوطنية على المهربات أوجعت الكثير من دون معرفة مواصفاتها ومنشئتها، وفي هذا الاتجاه استطاعت الجمارك خلال الحملة التي تنفذها ضبط حالة تهريب الفروج المجدد التي كانت شائعة على مدى الفترة الماضية خاصة في مدينة حماة وبعض ضواحيها. ولفتت إلى أن هناك تنفيذاً لتوجيهات الحملة الأخيرة لضبط المناطق الحدودية والطرق والمعابر الرئيسية للمدن لضبط المهربات قبل دخولها للمحال والأسواق التجارية، وفي هذا السياق حققت ضابطة المكافحة خلال الأسبوع الماضي قضايا تجاوزت قيمتها ١٢٠ مليون ليرة جراء تكثيف العمل الجمركي والتحريرات وتتبع المعلومات التي تحصل عليها الضابطة والتركيز على قضايا التهريب الكبيرة، وأنه يتم العمل على تحديث أليات عمل ضابطة المكافحة

بآتي الكثير من هذه المهربات مغشوشة ومنتهية الصلاحية أو متلاعباً في مواصفاتها والهدف منها الإضرار بالاقتصاد الوطني والتأثير على الصناعة الوطنية عبر طرح منتجات رخيصة ومن دون معرفة مواصفاتها ومنشئتها، وفي هذا الاتجاه استطاعت الجمارك خلال الحملة التي تنفذها ضبط حالة تهريب الفروج المجدد التي كانت شائعة على مدى الفترة الماضية خاصة في مدينة حماة وبعض ضواحيها. ولفتت إلى أن هناك تنفيذاً لتوجيهات الحملة الأخيرة لضبط المناطق الحدودية والطرق والمعابر الرئيسية للمدن لضبط المهربات قبل دخولها للمحال والأسواق التجارية، وفي هذا السياق حققت ضابطة المكافحة خلال الأسبوع الماضي قضايا تجاوزت قيمتها ١٢٠ مليون ليرة جراء تكثيف العمل الجمركي والتحريرات وتتبع المعلومات التي تحصل عليها الضابطة والتركيز على قضايا التهريب الكبيرة، وأنه يتم العمل على تحديث أليات عمل ضابطة المكافحة

كشفت مصدر في ضابطة المكافحة لـ«الوطن» عن ضبط مستودع حديد مهرب في حماة، وبعد التحريات تبين أن مصدر الحديد تركي على شكل مقاطع وزوايا لأغراض صناعية، وأن صاحب المخالفة يادر للمصالحة بعد تسديد نحو ٧٥ مليون ليرة، إضافة لضبط عدد من الآلات الصناعية والمحركات والمواد الغذائية في مستودعات أخرى. وبين أن هذه القضايا تأتي في سياق الحملة التي تطلقها الجمارك على المهربات خاصة المناطق الشمالية، حيث يستغل بعض التجار والمهربين الظروف هناك لإدخال الكثير من المواد والبضائع الأجنبية للسوق المحلية بطرق غير شرعية وغير خاضعة لأي رقابة وخاصة المواد الغذائية، وأنه يتم التركيز على مكافحة المهربات التركية والتعامل معها بحزم وشدة واتخاذ عقوبات رادعة بحق أصحاب هذه القضايا حيث

سيدات بعن ذهبن عندما وصل إلى ٣٠ ألف وتوقعات بانخفاض سعر الدولار

علي محمود سليمان



الارتفاع الحاصل غير مبرر، ولا وجود لسبب حقيقي له، وبالتالي سيعود للانخفاض وسيسحب معه أسعار الذهب لتعود للانخفاض والاستقرار. ولفت إلى أن المشتريات المحلية سوف تسهم في إعادة استقرار أسعار الصرف والذهب، وأهمها إعادة افتتاح طريق الحسكة حلب، وتحريم مساحات وقرى من ريف إدلب، والمتوقع قريباً إعادة فتح طريق حلب دمشق، ومن بعده يمكن إعادة افتتاح مطار حلب الدولي أمام حركة الطائرات، حيث إن المطار جاهز فنياً منذ

حقيقية وقوية لارتفاعه بهذا الشكل الكبير، رغم تأثيرات الأزمة الحالية في دول الجوار من لبنان إلى العراق، حيث زاد الطلب على الدولار في لبنان بعد الأزمة المصرفية فيها، واستغل ضعاف النفوس هذا الطلب لتهريب الدولار من سورية إلى لبنان. إضافة إلى التأثير المستمر للإجراءات القسرية أحادية الجانب الجائرة على الشعب السوري، ولكن هذه الإجراءات كانت ذاتها عندما كان سعر الصرف مستقرًا في وقت سابق، ولذلك فإن

صريح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في حلب عبود موصلي لـ«الوطن» بأن التقلبات التي شهدتها أسعار الذهب أثرت سلباً على حركة البيع والشراء في الأسواق المحافظة، وأدت لركود فيها حالياً، مع مخاوف الناس من استمرار الذهب بالارتفاع وعودته السريعة للانخفاض ما يؤدي لخسائر كبيرة في حالة البيع والشراء. وأوضح موصلي أن كثيرين أقدموا على بيع المخدرات من الذهب سواء كان للدخار أو ذهب الحلي والمصاغ وخاصة من السيدات عندما وصل السعر إلى ٣٠ ألف ليرة سورية، على اعتقاد بأنه أعلى سعر، ويعودون لشراؤه عندما ينخفض السعر، وبذلك يتم تحقيق مكاسب سريعة، ولكن في الواقع، واصلت أسعار الذهب ارتفاعها ولم تنخفض، وشكل ذلك خسارة كبيرة للمواطنين، واستمرت الأسعار متقلبة وغير مستقرة فزادت من مخاوف الناس سواء للشراء أو البيع، ما أدى إلى جمود الأسواق. وأشار موصلي إلى أن السبب الرئيس في تقلبات أسعار الذهب هو حالة الارتفاع السريع التي حدثت لسعر صرف الدولار محلياً، متوقفاً بأن سعر الصرف سيعاود الانخفاض إلى سعره السابق قبل هذه الطفرة السريعة، إذ لا توجد أسباب